

مجلة جامعة تكريت للحقوق
السنة (٢) المجلد (٢) العدد (٤) الجزء (٢)
حزيران ٢٠١٨ م - جمادي الاخر ١٤٣٩ هـ



مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية

م.م. علي عداي مراد

جامعة تكريت - كلية الحقوق

م.م. مازن عجاج فهمد

جامعة تكريت - كلية علوم الحاسوب والرياضيات



مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية

م.م. علي عداي مراد م.م. مازن عجاج فهد

المستخلص :

مرت سيادة الدول بمراحل متعددة، فبعد إن كان نطاق سيادة الدولة على شعبها وإقليمها مطلقاً، فإن تطور العلاقات الدولية على مر الزمن حمل معه تعديلاً على هذا النطاق بصورة تدريجية، إذ أن السيادة الوطنية في الوقت الراهن أتهزت بفعل تطور نوع العلاقات الدولية التي أصبحت قائمة على التعاون الدولي، بالإضافة إلى دور فقهاء الإدارة العالمية وسعيهم في تحجيم مبدأ السيادة من خلال إيجادهم نوعاً من الاصطفافات المؤسسية التي الغرض المعلن منها هو نشر قيم اقتصاد السوق وما حققه من نمو وتطور لدول المركز الرأسمالي، ومحاولة إلحاق دول العالم النامي بركب التطور، فما سياسات التكيف الهيكلي التي يتبعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير إلا شروط صارمة تدعن لها الدولة نتيجة لحاجتها الماسة للقروض.

Abstract :

The sovereignty of the state has experienced different steps. After the scope of the sovereignty of the states on its people and its territory was absolute. The evolution of international relations over time, brought with her, an amendment to level gradually, National sovereignty for the moment has been shaken because of the changing nature of international relations based on international cooperation. The engineers of international administration tried to lessen the principle of sovereignty, they made a type of establishment groups. The open purpose of them was to explain the principles of market economy and the growth and development it achieved. The international monetary fund and the international bank for condition and building represent strict conditions against the states needing loans.

المقدمة :

تعد السيادة من الأفكار السياسية التي أسس عليها صرح وبنيان القانون الدولي المعاصر، وقد مرت نظرية السيادة بمراحل متعددة، فبعد أن كان نطاق سيادة الدولة على شعبها وإقليمها مطلقاً، فإن تطور العلاقات الدولية على مر الزمن حمل معه تعديلاً على هذا النطاق بصورة تدريجية.

وقد تعرضت نظرية السيادة في العصر الحديث لانتقادات جوهرية وهجرها الكثير على اعتبار أنها لا تتفق مع الظروف الحالية للمجتمع الدولي، والواقع أن نظرية السيادة قد أسيء استخدامها لتبرير الاستبداد الداخلي والفوضى الدولية. وقد أدت هذه النظرية إلى عرقلة تطور القانون الدولي، وإلى إعاقة عمل المنظمات الدولية وإلى تسلط الدول القوية على الدول الضعيفة. وقد اتجه مفهوم السيادة في الوقت الحالي نحو منحى جديد، ذلك أن تحولات النظام الدولي في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية أدت إلى انحسار وتآكل فكرة سيادة الدولة الوطنية.

ومن المتغيرات الدولية ما طرأ على العالم عقب تفكك الاتحاد السوفيتي السابق في نهايات القرن المنصرم، إذ تسبب هذا الزوال بتغير في طبيعة ممارسة العلاقات الدولية وعلى مختلف الأصعدة، فبرز القطب الواحد ومؤسساته الدولية سواء ما كان منها اقتصادياً أم سياسياً أم تجارياً أم أمنياً... الخ، أدى إلى تفهقر مبدأ السيادة ليؤول الحال به إلى التقييد. ولعلنا في هذه الدراسة سنأخذ مجموعة من النماذج المهمة بسلوكها في إحداث تغيرات في المفاهيم التي درج التعامل بها ردهاً من الزمن، ففي الشأن الاقتصادي سنبحث طبيعة المنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير) وأثرها على مبدأ السيادة.

بينما سنبحث في دور المنظمات التجارية (منظمة التجارة العالمية، الشركات متعددة الجنسية) ودورها في التأثير على مبدأ السيادة.

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة فيفي معرفة مدى التأثير الذي أحدثته المتغيرات الدولية على مبدأ السيادة، حتى نسهم في وضع رؤية صحيحة تساعدنا على التقليل من هذا التأثير وتجنب ما يرنو إليه البعض (الدول الرأسمالية) الوصول إليه من تحجيم مبدأ السيادة، فدول العالم الثالث بدون أدنى شك ستكون أكبر المتضررين من هذا التحجيم.

مشكلة البحث

يمكن القول أن ثمة اتفاق على وجود متغيرات دولية راهنة تحاول إرساء قيود على السيادة الوطنية للدول، وهذا يفضي بنا إلى طرح عدة تساؤلات، وهي هل من الممكن في ظل هذه المتغيرات والمستجدات المعاصرة القول بأننا في عالم جديد يقضي بضرورة إعادة صياغة الكثير من الحقائق التي طالما اتسمت بالرسوخ والثبات والتي من أهمها مبدأ السيادة؟ وإلى أي مدى يمكن القول بأن التطورات الدولية الراهنة قد غيرت أو قلصت من المفهوم المطلق للسيادة الذي طالما ساد منذ القدم؟ وإلى أي مدى تأثر مفهوم السيادة بالتحولات الدولية الراهنة؟ وماذا عن احتمالات مستقبل السيادة؟. هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذه الدراسة.

منهجية البحث

بغية الوصول إلى نتائج عملية في هذه الدراسة فاننا سنعتمد على المنهج التحليلي وذلك لتحليل النصوص ومبتغياتها والوصول بها إلى نتائج مهمة تخدم هذه الدراسة.

هيكلية البحث

لغرض بيان الموضوعات التي تعد داخلة ضمن نطاق البحث، وبغية إعطاء البحث أبعاده اللازمة والاحاطة بجميع جوانبه القانونية النظرية منها والعلمية، ارتأينا تقسيم الموضوع ((مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية)) على مبحثين تسبقهما مقدمة وتعقبهما خاتمة، حيث تناولنا في المبحث الأول الخلاف الفقهي حول نظريات السيادة، وفي مطلبين نبين في

الأول منه تحول السيادة بين مفهومها المطلق والنسبي، أما المطلب الثاني نبين فيه موقف الفقه المعاصر من فكرة السيادة.

أما المبحث الثاني فقد خصصناه لدور المؤسسات الدولية المالية العالمية والشركات متعددة الجنسية في التأثير على سيادة الدولة، وقسمناه على مطلبين، ونبين في الأول منهما دور المنظمات الدولية الاقتصادية في التأثير على مبدأ السيادة، أما المطلب الثاني فسنبين فيه دور منظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسية في التأثير على السيادة.

المبحث الأول

الخلاف الفقهي حول نظريات السيادة

مرت السيادة بمراحل متعددة، فبعد إن كان نطاق سيادة الدولة على اقليمها وشعبها مطلقاً، فإن تطور العلاقات الدولية على مر الزمن حمل معه تعديلاً على هذا النطاق بصورة تدريجية. الأمر الذي يعكس لنا وجود نظريتين تتقاسمان مفهوم السيادة وهما: نظرية السيادة المطلقة ونظرية السيادة النسبية، لذلك سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين، تناولنا في المطلب الأول تحول السيادة بين مفهومها المطلق والنسبي، وفي الثاني موقف الفقه المعاصر من فكرة السيادة.

المطلب الأول

تحول السيادة بين مفهومها المطلق والنسبي

إن العلاقة بين السيادة والقانون تخضع للإندماج التاريخي للسلطة السياسية في المنظومة القانونية، فكلما كان الإندماج أكبر كلما فقدت السيادة صفة الهيمنة واتجهت لتكون سلطة القانون^(١). وهذا نتيجة التطورات التي شهدتها النظام الدولي وأدت إلى تقليص دور السيادة الوطنية وإيلاء العمل الجماعي أهمية خاصة في نطاق العلاقات الدولية، حيث تحول

(١) غرداين خديجة، إشكالية السيادة والتدخل الإنساني - حالة الدول العربية-، رسالة ماجستير، جامعة أبو

بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٣٢.

بذلك مفهوم السيادة من الاطلاق إلى النسبي، وهذا ما سيتم التطرق له من خلال هذا المطالب لبيان فكرة السيادة المطلقة وكيف تحولت إلى سيادة نسبية في ظل تلك الظروف، حيث سنبحث في الفرع الأول السيادة المطلقة، بينما سنتناول في الثاني السيادة النسبية.

الفرع الأول

السيادة المطلقة

المقصود بفكرة السيادة المطلقة في ظل هذه النظرية هو عدم تقييدها بحدود، ولا ينافيها السلطة فيها أي تنظيم آخر، إذ لا تأخذ بعين الاعتبار إلا مصالح الدولة ولا تنقيدها إلا بإرادتها ولا تطبق إلا القانون الذي يتلاءم مع أغراضها وسياستها^(١). وأصطدمت بعد مدة زمنية بأفكار جديدة، فندت وبشدة الفكر الذي كانت تقوم عليه، والذي احتكر مجال الابداع، وكان بمثابة الحاجز الذي حال دون تطور مفهوم الدولة الحديث نسبياً، إذ يرتبط مفهوم السيادة المطلقة على الصعيد الدولي بمبدأ عدم التدخل، أي عدم التدخل في شؤون الدولة من جانب أي هيئة أجنبية، فالدولة لا تخضع عند مباشرتها لخصائص السيادة لأي سلطة خارجية أياً كان طبيعتها^(٢).

إذن السيادة في ظل النظرية التقليدية كانت تعبر عن الحق المطلق للدولة في التصرف كيفما تشاء ووقت ما تشاء، دون وجود سلطة ما تلزمها بغير ذلك. ولهذا كانت الدول خلال هذه المرحلة إذا حدث في أي منها صراع داخلي مسلح أو غير مسلح، كانت تعتبر نفسها المعنية بمواجهة هذا الموقف أولاً وأخيراً، وأي محاولة من أي جهة خارجية في هذا الشأن،

(١) موساوي أمال، التدخل الدولي لأسباب إنسانية في القانون الدولي المعاصر، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ٢٠١١، ص ١٥٥.

(٢) إيلي نقولا الرحباني، التدخل الدولي - مفهوم في طور التبدل، ط ١، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١١، ص ٢١.

كانت تقابل بالاستكار والرفض وقد يصل الأمر إلى حد استخدام القوة انطلاقاً من الحفاظ على سيادتها^(١).

وقد تعرضت نظرية السيادة المطلقة إلى انتقادات لازعة وتطور كبير، فبعد أن كانت تعني السلطة المطلقة للملوك أصبحت تعني السلطة المطلقة للشعوب، خاصة بعد الثورتين الفرنسية والأمريكية، وبعد أن كانت تعني السلطة المطلقة التي لا يقيدتها شيء إلا بارادتها بما في ذلك حريتها في استعمال القوة لتأكيد هذه السيادة أصبحت تعني علوية السلطة في الدولة ضمن قواعد القانون الدولي التي هي ملزمة للدول جميعاً وبالتالي ظهور فكرة السيادة المحدودة أو النسبية أو المقيدة^(٢).

الفرع الثاني

السيادة النسبية

إن فكرة نسبية السيادة ارتبط وجودها بتطور أوضاع المجتمع الدولي، إذ انعكست التطورات الاجتماعية الدولية على مفهوم السيادة، فالانتقال من العزلة إلى حالة التضامن الذي أخذ يظهر في شكل علاقات تعاون بين الدول لمواجهة الحاجات والمصالح الوطنية المتزايدة، أدى إلى قيام نظام الاعتماد المتبادل الذي أخذت به كل دولة على نفسها المساهمة في تحقيق مصالح المجموعة الدولية^(٣).

ومن خلال تطور العلاقات الدولية وتقدم التنظيم الدولي أخذت الدول تتراجع عن المفاهيم القديمة، فاعترفت بالبداية بإمكانية إعطاء دور للمنظمات الدولية في هذا الخصوص،

(١) د.مسعد عبدالرحمن زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٤٨٩-٤٩٠.

(٢) د.بوراس عبدالقادر، التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٢٨.

(٣) د.أحمد سي علي، التدخل الإنساني بين القانون الدولي والممارسة الدولية، دار الأكاديمية، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٢٦٠.

وبالأخص للمنظمات والهيئات الإنسانية في ظروف النزاعات المسلحة، سواء كانت داخلية أو دولية^(١). وأيضاً ازدياد آفاق التعاون بين الدول الأمر الذي استلزم انشاء تنظيمات اقتصادية دولية تخلت الأعضاء المشاركة فيها عن اختصاصاتها ذات الطابع السيادي، كالنظام الجمركي، والتجاري، والنقدي، فكانت النتيجة كما سبقت الإشارة إليها، تراجع فكرة السيادة ذات المفهوم المطلق لصالح الاختصاص المنظم^(٢).

إن هذه التطورات الدولية برهنت على أن مفهوم السيادة المطلقة الذي وضع في معاهدة واستقاليا عام ١٦٤٨، لم يعد قادراً على تحقيق هدفه في حفظ السلم والأمن الدوليين في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة، الأمر الذي تطلب تطويره باعتباره مفهوماً نسبياً ينطلق من فكرة المسؤولية ولا سيما بعد أن أصبحت حقوق الانسان جزءاً من المسؤولية الدولية، وبما يمكن الأمم المتحدة من التدخل لحماية هذه الحقوق في النزاعات الداخلية التي يرافقها أعمال تطهير عرقي وتشريد للاجئين، وإلا فإن هذه النزاعات ستهمش المنظمة الدولية وتؤدي إلى تعميق جمود ميثاقها^(٣).

وهكذا يمكن القول أن بروز السيادة النسبية كان نتيجة التوافق الحاصل بين الدولة والمجتمع الدولي بمختلف جوانبه بعد تجاوز عدة مراحل من الفوضى الدولية للوصول إلى هذه النتيجة. ولكن يا ترى ما هي نظرة الفقه المعاصر لهذه المسألة هل يراها سيادة مطلقة أم نسبية؟ أم له نظرة أخرى؟

(١) د.مسعد عبدالرحمن زيدان، مصدر السابق، ص ٤٩٠.

(٢) (رامي نمر راضي، التدخل الإنساني واشكاله مع سيادة الدول، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين، ٢٠١٥، ص ٢٠٢.

(٣) د.عماد جاد، التدخل الدولي بين الإعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٢-٣٣.

المطلب الثاني

موقف الفقه المعاصر من فكرة السيادة

لا أحد يستطيع أن ينكر أهمية الدور الذي يلعبه التنظيم الدولي في مجال تطوير القانون الدولي، وقد كانت السيادة أحد المبادئ العامة التي عرفت العلاقات الدولية حتى قبل قيام الأمم المتحدة، لذا فإن بعض من الفقه ذهب إلى القول بأن التمسك بالسيادة المطلقة كان أحد أسباب انهيار عصبة الأمم، لذلك مع بداية القرن العشرين سار القضاء والفقه الدوليان نحو الأخذ بسيادة الدولة في حدود الضوابط الشرعية، تأسيساً على مبدأ السيادة النسبية في اطار القانون الدولي المعاصر. وبهذا سنتناول هذا المطلب في فرعين، سنسلط الضوء في الفرع الأول على السيادة في عهد عصبة الأمم، وفي الثاني سنتناول السيادة في ظل الأمم المتحدة.

الفرع الأول

السيادة في عهد عصبة الأمم

أثناء نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٩ فكر الرئيس الأمريكي ويلسون في انشاء منظمة دولية تقوم على تحقيق الأمن الجماعي، وكانت خطته تهدف لإنشاء عصبة الأمم مستنداً إلى وجود دول أيضاً محبة للسلام^(١)، ويتضمن العهد اعتراف الأمم والشعوب بوجوب الالتزام بقواعد قانونية دولية، وفي مقدمتها صيانة الحريات والأمن والسلام الدولي، والضمان الجماعي الدولي لاستقلال كل دولة عضو، ووجوب إخضاع المنازعات الناشئة بين الدول لوسائل الحل السلمي، ولعل أهم مظهر من مظاهر المحافظة على السيادة في العهد هو

(١) أحمد وافي، الأليات الدولية لحماية حقوق الانسان ومبدأ السيادة، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي

والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ٢٠١٠، ص ٤٦.

تكريس القاعدة التنظيمية بوجوب إصدار القرارات بالإجماع وهو في حد ذاته تكريس لمبدأ المساواة بين الدول^(١).

ولم يزد عقد جنيف عن إعلان جملة من المبادئ باتت تشكل محاور العلاقات الدولية في توجيهها نحو السلام والعدل، وهي في أثناء ذلك تنطلق من قيمة إنسانية أساسية تقضي بإحترام السيادة الوطنية وعدم المساس بحقوقها، وفي رأس الشعارات التي حملها عهد العصبة أنه عقد دولي من نوع خاص بالمساواة والحرية ويمكن أن نعتبره عقد السيادة الوطنية، وبالتالي عقد المساواة في السيادة دون إقامة اعتبارات للفوارق القائمة بين الأمم، ولكي تحاط السيادة الوطنية بسياج مانع يقيها كل اعتداء ويؤمن المحافظة عليها فإن المادة ١٠ منه قد أوجدت نوعاً من الضمانة العالمية والأمن الجماعي يتجل في التضامن الدولي حيال أي خطر قد يتهدد استقلال أي دولة من دول المجتمع^(٢).

مما يظهر جلياً، تضمنين عهد عصبة الأمم اعترافاً بوجوب احترام سيادة الدول، كما أنه أقر بالسيادة كحق للدول لكنه يخضع لأحكام القانون الدولي^(٣).

الفرع الثاني

السيادة في ظل الأمم المتحدة

من خلال اجراء مقارنة بسيطة بين ميثاق الأمم المتحدة وعهد العصبة من جانب السيادة، يلاحظ الفرق الكبير في الميثاقين في تناولهما لمبدأ السيادة، حيث أن العهد أولى أهمية كبرى لموضوع السيادة وكذا المساواة في السيادة بين الدول المشكلة للعصبة، وهو ما لا نجده في

(١) تنص الفقرة الأولى من المادة ٥ من العهد " فيما عدا ما قد نص صراحة على أحكام مخالفة في هذا العهد أو وفقاً لهذه المعاهدة تصدر القرارات في أي اجتماع للجمعية أو المجلس بموافقة جميع أعضاء العصبة الممثلين في الاجتماع".

(٢) د. عدنان نعمة، السيادة في ضوء التنظيم الدولي المعاصر، بيروت، ١٩٧٨، ص ٢٧٠.

(٣) سميرة سلام، مفهوم السيادة في ضوء تطور حقوق الانسان، رسالة ماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٣٦.

ميثاق الأمم المتحدة، والذي أوجد تفرقة بين الدول المنظمة للميثاق من دون أن ينفي حق الدول في التمتع بسيادتها. أن ميثاق الأمم المتحدة أكد على المساواة في السيادة بين جميع الدول، إلا أن هذه السيادة أو المساواة في السيادة تختلف من حيث الواقع النظري والتطبيقي. وبالرغم من استقرار المجتمع الدولي المعاصر على الأخذ بمبدأ السيادة النسبية، هناك اتجاه يرى فكرة السيادة في طريقها للزوال تحت تأثير المتغيرات الجديدة لتحل محلها فكرة المصلحة العالمية أو العامة للمجتمع الدولي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتزايد الأدوار التي تلعبها الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن على حساب مبدأ السيادة والاختصاص الداخلي^(١). وقد أكد الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي هذا الاتجاه حينما ذكر من أن مبدأ "السيادة المطلقة الذي كان سائداً منذ قرون لم يعد قائماً، وأنه من المقترضات الفكرية الرئيسية في زمننا هذا أن نغير في التفكير في مسألة السيادة، ليس من أجل إضعاف جوهرها الذي له أهمية حاسمة في الأمن والتعاون الدوليين، وإنما بقصد الإقرار بأنها يمكن أن تتخذ أكثر من شكل وتؤدي أكثر من وظيفة، فهذا المعنى الجديد يعد انعكاساً متزايداً له مع التوسع التدريجي للقانون الدولي^(٢).

ويتجه تطور الحياة الجماعية في المحيط الدولي نحو التخفيف من السيادة شيئاً فشيئاً، حتى يسهل التعاون الدولي اللازم بين الدول لنهوضها بالمهام الإنسانية الملقة عليها، وفي مقدمتها صيانة السلم والأمن الدوليين^(٣)، ولعل مجرد إلقاء نظرة على مسرح السياسة الدولية

(١) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٢) د.حسن البزار، عولمة السيادة حال الأزمة العربية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢، ص ٥٣.

(٣) د.عدنان نعمة، مصدر سابق، ص ٣٦٣.

يكشف عن مظاهر تآكل السيادة وعن عمليات التدخل التي أصبحت إحدى تقاليد النظام العالمي الجديد^(١).

المبحث الثاني

دور المؤسسات الدولية المالية العالمية والشركات متعددة الجنسية في التأثير على سيادة الدولة

أن المفهوم التقليدي للسيادة والذي كانت تمارس فيه الدولة سيادتها على إقليمها وعلى مواطنيها بشكل شبه مطلق لم تعد ممكنة في ظل العولمة، فقد أصبحت الدولة المعاصرة عاجزة ولو نسبياً عن السيطرة على مجموعة من الظواهر من قبيل: الشركات متعددة الجنسية، الأقطار الصناعية، المشكلات البيئية الكونية، حركة رؤوس الأموال والأسواق المالية العالمية، البورصات العالمية التي لا تخضع المضاربة فيها لأية سلطة سياسية وبأي مستوى كانت.

فالسيادة إذن في ظل العولمة فقدت بعض معانيها، وخاصة في ظل انتشار ما يعرف بالشركات متعددة الجنسية، وكذلك في ظل سيطرة الهيئات المالية العالمية المتمثلة أساساً في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، التي أضحت تفرض قيوداً معتبرة على سيادة الدول.

ولذلك سنتناول هذا المبحث في مطلبين، نتناول في المطلب الأول دور المنظمات الدولية الاقتصادية في التأثير على مبدأ السيادة، وفي الثاني دور منظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسية في التأثير على مبدأ السيادة.

(١) هلتالي أحمد، التدخل الإنساني بين حماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٤١.

المطلب الأول

دور المنظمات الدولية الاقتصادية في التأثير على مبدأ السيادة

في الوقت الذي تتمسك فيه الدولة بسيادتها من أجل ضمان سيطرتها وفرض الایدولوجيا التي تؤمن بها، هناك بعض المنظمات الاقتصادية تعمل على فك الارتباط بين الدولة والأسواق لتعولم فكرة السوق، ومن المنظمات التي أوجدت بعد الحرب العالمية الثانية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) تلك المنظمتان اللتان تحاولان مع غيرهما أن تنشئان نموذجاً اقتصادياً عالمياً يتسامى على مبدأ السيادة بما يحمله من قيود وذلك من أجل تطبيق حرية السوق.

وللبحث في هاتين المنظمتين وتأثيرهما على مبدأ سيادة الدولة فإننا سنحاول تبيانهما مع توضيح أثرهما على مبدأ السيادة، وذلك بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين، نتناول في الأول صندوق النقد الدولي وتأثيره على السيادة، بينما في الثاني سنتناول البنك الدولي للإنشاء والتعمير وتأثيره على السيادة.

الفرع الأول

صندوق النقد الدولي وتأثيره على السيادة

يعد صندوق النقد الدولي مؤسسة دولية مالية، أحدثت خلال مؤتمر "بريتن وودز" سنة ١٩٤٤، مهمته السهر على تنظيم المعاملات المالية بين الدول، وتشجيع التعاون الدولي النقدي، وتعزيز استقرار العملات، بالإضافة إلى بيع العملات لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة الصعوبات المؤقتة الخاصة بالمدفوعات الأجنبية وتيسير انتشار قوانين النماء الدولي في التجارة وتحقيق مستويات أعلى في العمالة والدخل والقيام بتقديم الاستشارة والدعم للدول

التي تواجه مشاكل مالية واقتصادية. ويتكون الصندوق من مجلس المحافظين والمديرين التنفيذيين ومدير الإدارة، والموظفين، ومقره في واشنطن^(١).

وبعد أحداث التسعينيات من القرن الماضي كان مدى تدخل صندوق النقد الدولي كبير في شؤون الدول، ففي قضية المديونية التي تعاني منها الدول وبالتحديد لصندوق النقد كانت خطورتها تتفاقم، إذ لم تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية، بل تجاوزت ذلك إلى تعريض حرية صانعي القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي، ففي عالم يتميز بهيمنة الدول المتقدمة وأدواتها، جعل لها مكنة التأثير الكبير على سيادة الدول، فصندوق النقد الدولي لعب دور الشرطي من خلال إلزام الدول على اتخاذ سياسات معينة مما يشكل مساساً للسيادة الوطنية والاستقلال في القرار السياسي^(٢).

إذ أن صندوق النقد الدولي وبعدما كان الهدف الرئيسي له هو ضمان استقرار النظام النقدي العالمي، ومعالجة الاختلالات المؤقتة في ميزان المدفوعات، أصبح مسخراً لخدمة مصالح الدول الكبرى والأكثر تقدماً، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يقف عاجزاً عن إملاء أية سياسة على الولايات المتحدة الأمريكية لا تتوافق مع إرادة هذه الأخيرة، فالدول الرأسمالية الكبرى تتحكم في المنظمات الدولية الاقتصادية لكونها تساهم بالنصيب الأكبر في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنماء والتعمير، وبالتالي فهي تسيطر مباشرة على إدارة المنظمات الدولية، وتستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والترويج للسياسات التي تحقق مصالحها، وتستأثر هذه الدول بما نسبته ٩٥% من التمويل الذي تقدمه هذه المنظمات، في حين لم يتجاوز نصيب الدول النامية ٤% فقط، وبالرغم من زيادة القروض

(١) د. غازي حسن صباريني، الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص ١٧٣.

(٢) أنس محمد إدريس، دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية، رسالة دبلوم في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، لبنان، ٢٠٠٨، ص ٣٦.

التي تقدمها الدول المنتجة للبترول لصندوق النقد الدولي، إلا أن الدول الكبرى لم تسمح بزيادة حصة هذه الدول وبالتالي تقلص نفوذها في إدارة الصندوق^(١).

الفرع الثاني

البنك الدولي للإنشاء والتعمير وتأثيره على السيادة

برزت الحاجة إلى انشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة لتدمير أوروبا والرغبة في إعادة إعمارها، وساهمت العديد من الدول وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هذا الهدف، إلا أنه بعد الانتهاء من إعادة إعمار أوروبا تحول غرض البنك الدولي إلى ميدان آخر هو التخصص في ميدان الاستثمار الدولي^(٢). والبنك الدولي يشبه صندوق النقد الدولي من حيث أعضائه المؤسسين، ومن حيث قيامه على حصص يدفعها الأعضاء، ومن حيث نظام التصويت والإدارة، إلا أن هناك اختلافاً في الطريقة التي يتم بها إيداع الحصة، ففي البنك الدولي لا تدفع الدولة إلا ٢٠% من حصتها، والباقي وقدره ٨٠% يبقى في ذمتها إلى أن يكون هناك حاجة إليه بناءً على طلب البنك، أما نسبة ٢٠% المدفوعة فهي تنقسم إلى قسمين: قسم يمثل ٢% من حقها يدفع بالذهب أو بالدولار الأمريكي، وقسم يمثل ١٨% من حصتها يدفع بالعملة الوطنية^(٣). ومن خلال النظر لسياسات البنك الدولي يظهر أنه قد سلك النهج الليبرالي في تنظيم عمله، تاركاً ما دون ذلك من أفكار، مما ينبئ بإنحرافه وبشكل واضح عن دوره المحدد له بمقتضى المادة ٤ من ميثاقه التي أشارت على " أنه لا يجوز للبنك ولا لموظفيه أن يتأثروا في قراراتهم

(١) أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٤٧.

(٢) د. محمد عيسى عبدالله، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط ١، دار المنهل اللبناني، بيروت، ١٩٦٨، ص ٢١٨.

(٣) أميرة حناشي، مصدر سابق، ص ٤٦.

بالصبغة السياسية للعضو أو الأعضاء المختصين، ويجب أن تصدر قراراتهم من دون إنحياز، حتى يتمكن من تحقيق الأهداف التي آمن بها.

ويظهر لنا في الواقع عكس ما ورد بالنصوص، حيث تدخل البنك وبقوة في الشؤون السياسية بل وفي سيادة الدول الأعضاء دون أخذ الإعتبارات الاقتصادية وحدها بالحسبان، وذلك بحجج منها، أن الأحداث الداخلية والخارجية في بلد ما قد يكون لها آثار اقتصادية مباشرة وهامة يجب أخذها في الاعتبار عند اتخاذ قرارات البنك. إذ يصعب دائماً فصل الشأن الاقتصادي عن الشأن السياسي، إضافة إلى ذلك فإن التدخل قد يمتد إلى أمور سياسية بحتة ليس لها علاقة بالقرض المطلوب، فالولايات المتحدة سنتت تشريعاً يلزم المدير التنفيذي الممثل لها بالبنك بمعارضة تقديم أي قرض قد يقدم في أي شكل آخر من أشكال المساعدة المالية أو العينية إلى أي دولة تنتهك بشكل صارخ حقوق الإنسان، أو توفر ملجأ للإرهاب الدولي، وفق تفسير الولايات المتحدة له. ويعد ذلك تدخلاً سافراً بتشريع محلي في سيادة دولة أخرى، وأداة تزيد من هيمنتها على الدول النامية وتعزز إحدى أدوات انتهاك سيادتها والتدخل في شؤونها، إلا أن الولايات المتحدة لا تكتثر بذلك ولا ترى إلا مصالحها فقط^(١).

وبذلك فإن دمج التنمية الاقتصادية التي يسعى البنك لتحقيقها بالمصالح السياسية لبعض الأعضاء شكل كارثة كبيرة لعمل البنك الدولي، ففي الوقت الذي تحتاج الكثير من الدول بناء علاقات قوية مع البنك فإن خوفها يمنعها من التدخلات في شؤونها السياسية، وهذا بطبيعة الحال يؤثر على العلاقة بين الدول والبنك الدولي.

المطلب الثاني

دور منظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسية في التأثير على السيادة

بعد نهاية الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي، بدأت تظهر المفاهيم الرأسمالية بشكل واضح، فعندما أنشأت منظمة التجارة العالمية أخذت من فك القيود الحدودية شعاراً ينبغي

(١) المصدر نفسه، ص ٤٩.

تطبيقه، ففوة هذه المنظمة على المستوى الدولي نابعة من قوة القائمين على تطبيق أهدافها، وهم بلا شك دعاة الفكر الرأسمالي والحرية الفردية. وأيضاً من وسائل عولمة التجارة والانتقال بها من المجال المحدود إلى المجال الدولي غير المحدود هي الشركات متعددة الجنسية، فالحجم الكبير والقوة الجبارة والسيولة النقدية الضخمة التي تمتلكها هذه الشركات، جعلها أكبر من أن تحيطها سيادة الدول بحدودها، فلم يعد بمقدور الدولة أن تمنع اختراق أسواقها من الشركات متعددة الجنسية بحجة تأثيرها على سيادتها كدولة. وبهذا سنتناول في الفرع الأول منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على السيادة، بينما في الثاني سنتناول في الثاني دور الشركات متعددة الجنسية في التأثير على السيادة.

الفرع الأول

منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على السيادة

لقد جاء تأسيس منظمة التجارة العالمية سنة ١٩٩٥ بعد أن شهد العالم نمواً استثنائياً في التجارة العالمية، فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط ٦% سنوياً، وساعدت الجات ومنظمة التجارة العالمية على انشاء نظام تجاري قوي ومزدهر مما ساهم في النمو غير المسبوق.

وتضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها ١٥٥ دولة، من بينها مجموعة من الدول العربية، وتتمثل مهمتها الأساسية في السهر على وضع قواعد التبادل التجاري وتحرير التجارة العالمية، عن طريق رفع الحواجز الكمركية، وذلك من أجل تدفق السلع والخدمات عبر العالم بدون قيود^(١).

ان التطور في المنظومة الاقتصادية العالمية عمل على انحسار وتآكل السيادة الوطنية للدول النامية، لتواجه هذه الدول تحدياً كبيراً تمثل بنقل عناصر عدة من مقومات السيادة

(١) د. السيد عبد المنعم المراكبي، التجارة الدولية وسيادة الدولة دراسة لأهم التغيرات التي لحقت بسيادة الدولة

في ظل تنامي التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢١٧.

الوطنية على النشاط التجاري والاقتصادي إلى منظمة التجارة العالمية^(١)، فالدولة لم يعد لها في عالم المتغيرات الاقتصادية سلطة إدارة وضعها الاقتصادي بحرية تامة، وإنما عليها الموافقة على املاءات منظمة التجارة العالمية، فالدعوات الاقتصادية الجديدة تدعو إلى استبدال النظام الاقتصادي الوطني المدار من الحكومة بإقتصاد عالمي يتكامل بصورة متزايدة خارج نطاق التنظيم الحكومي^(٢).

حيث سمح تحرير التجارة الدولية للمستثمرين التأثير فرادى وجماعات في سيادة الدول، إذ نجح المستثمر "جورج سورس" بمضاربته ضد الجنيه الإسترليني عام ١٩٩٢ من تحقيق أرباح بلغت ٢ بليون دولار في أسبوع واحد، ولم يستطع البنك المركزي البريطاني في حينها من توفير مصادر تمويل كافية لوقفه، مما أثر على سعر الجنيه الإسترليني، الأمر الذي يعد مساساً بسيادة دولة كبرى. كما أدت مضاربة ذات الشخص مع آخرين على العملات الآسيوية إلى انفجار أزمة عصفت بعملات واقتصاديات هذه الدول^(٣).

مما يظهر لنا أن هذه الإجراءات تشكل تهديداً للسيادة الوطنية والإرادة الذاتية في اتخاذ القرارات التجارية والاقتصادية، فالتضحية بمبدأ السيادة أولى خطوات الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فإذا ما فكرت دولة ما أن تكون طرفاً في هذه المنظمات الاقتصادية فعليها أن تكييف سياساتها وفقاً لسياسات هذه المنظمات، ومن ثم ستتأثر سلباً لأن هذه المنظمات تعمل بتوجيه من الدول الكبرى ذات القوة الاقتصادية الهائلة، وهذا ما يجعل العلاقة غير متوازنة في الاستفادة من هذه المنظمات.

(١) د.حميد الجميلي، استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الدولية، حلقة نقاشية سلسلة المائدة

الحرّة، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٧، ص ١٩.

(٢) ولتر ب رستون، أفول السيادة، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان،

١٩٩٤، ص ١٩.

(٣) د.السيد عبد المنعم المراكبي، مصدر سابق، ص ٢٥٥.

الفرع الثاني

دور الشركات متعددة الجنسية في التأثير على السيادة

لقد اختلف المختصون في التسميات التي تطلق على هذه الكيانات مثل: "الشركات العابرة للحدود"، "الشركات الكوكبية"، "الشركات العالمية"، "الشركات عبر القومية"، "الشركات العملاقة". ويدل هذا الاختلاف في المصطلحات على عدم وجود اتفاق واحد حول طبيعة هذه الكيانات الاقتصادية والقانونية التي تعتبر من أهم الظواهر الاقتصادية الراهنة^(١). أن النواة الأولى لهذه الشركات تعود إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وكان يقتصر نشاطها على عمليات تجارة الجملة على نطاق واسع، إلا أن تفجر الثورة الصناعية ورسوخها كان لها بالغ الأثر في تحولات عميقة في نشاط وهياكل الشركات متعددة الجنسية التي أخذت في التطور رويداً رويداً حتى استقر شكلها الحديث في منتصف القرن التاسع عشر، واستمر نمو الشركات متعددة الجنسية وتنوعت نشاطاتها بعد الحرب العالمية الأولى، حيث غزت نشاطات لم تكن مطروحة لها من قبل، وتوسعت شيئاً فشيئاً حتى وصلت إلى قدرات وطاقات فاقت معها العديد من الدول، حيث يرى البعض أن سيادة الدول والحكومات محددة على أراضيها، بينما هذه الشركات ليس لسيادتها الإنتاجية والتوزيعية والتسويقية أية أراضي أو حدود سياسية أو جغرافية أو إقليمية أو ثقافية أو عقائدية، فهي تحوم فوق العالم وتطوف طليقة حوله باستخدام سرعة المواصلات وسهولة الاتصالات والمعلوماتية^(٢).

ومن الأمثلة البارزة على قيام الشركات متعددة الجنسية بإعاقة السياسة الاقتصادية للدولة، هو عندما تقرر الشركات التابعة بزيادة رأس مال الشركة الأم الموجودة في دولة أجنبية، مما يزيد من حجم نشاط الشركة التابعة القائمة في دولة تطبق في ذلك الوقت سياسة انكماشية،

(١) د. غضبان مبروك، المجتمع الدولي، الأصول، التطور والأشخاص، القسم الثاني، ديوان المطبوعات

الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤، ص ٥٨٨.

(٢) أميرة حناشي، مصدر سابق، ص ٤٠.

ففي هذه الحالة لا تستجيب الشركة متعددة الجنسية للقيود التي تفرضها الدولة المضيفة، الأمر الذي يعيق سياسة الدولة الاقتصادية^(١).

فضلاً عن كل هذا لم تكتف الشركات متعددة الجنسية بتدمير الحياة الاقتصادية في البلدان النامية فحسب، بل عمدت إلى استخدام نفوذها الاقتصادي لإفساد الحياة السياسية داخل الدول التي تعمل بها، حيث كشف أسلوب التعامل في "شركة لوكهيد الأمريكية للطائرات" وغيرها من الشركات متعددة الجنسية، إذ تبين أن تلك الشركات كانت تسعى في تسهيل مصالحها وعقد صفقاتها في الدول التي تعمل بها عن طريق الرشاوي للمسؤولين في تلك الدول، وأيضاً شركة "هايبرتون" التي كان يرأسها نائب الرئيس ديك تشيني وتعرضها لفضائح واتهامات مستمرة، إذ يتهمها الكثيرون بالاستفادة من معاملة تفضيلية في تلقي عقود في العراق من قبل وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" ومبالغة الشركة في قيمة ما تقدمه من خدمات هناك في فواتيرها للحكومة العراقية، الأمر الذي أدى إلى اضطرابات سياسية واقتصادية عنيفة في كثير من الدول مثل: أفغانستان والعراق وإعلان الحرب عليها وتدميرها لنهب ثرواتها البترولية والاقتصادية^(٢).

وبذلك فإن هذه الأمثلة لا تقبل الشك فيما يتعلق بالأثر السلبي للشركات متعددة الجنسية على سيادة الدول في جميع المجالات بما فيها المجال السياسي، إذ تستطيع هذه الشركات بما تمتلكه من قدرات وإمكانات وعبر وسائل غير قانونية (الانقلابات، تقديم الرشاوي من أجل الفساد السياسي) من أن تغير مسار الدولة التي تمنعها في السياسات الاقتصادية، وهذا بحد ذاته يشكل أكبر تهديد لمبدأ السيادة.

(١) د.عوني محمد الفخري، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية والعولمة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٤٧.

(٢) د.عبيد أحمد، الشركات متعددة الجنسية في ظل العولمة وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية، شبكة البصرة، ١٣ تشرين الأول، ٢٠٠٨، ص ٢.

الخاتمة :

ومن خلال دراستنا التحليلية للموضوع توصلنا إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات نذكر منها:

أولاً: الاستنتاجات

- ١- أن سيادة الدولة تطورت في خضم صراعات بين الحاكم أو السلطان ورجال الكنيسة حتى وصلت إلى يد سيادة الشعب، ثم إلى شكلها كسيادة مطلقة.
- ٢- من المتغيرات الدولية الكبيرة التي أصابت التنظيم الدولي هي زوال نظام الثنائية القطبية ليحل بدلاً عنه نظام الأحادية القطبية وكما يطلق عليه "النظام الدولي الجديد"، وبهذا النظام تأثر كثيراً مبدأ سيادة الدولة حتى انتهى به الحال إلى التحجيم والقصور.
- ٣- ظهور فاعلين جدد على مسرح الحياة الدولية كالشركات متعددة الجنسية ومنظمة التجارة العالمية، كان لهم بالغ الأثر على السيادة.

ثانياً: التوصيات

- ١- العمل على حماية مبدأ السيادة من الانتهاك، وذلك من خلال تنسيق الجهود، والسعي لحل الإشكالات والأزمات ضمن إطار الأمم المتحدة، وليس ضمن شرعية دول المركز الرأسمالي وسيطرتها.
- ٢- السعي نحو منع سيطرة بعض الدول على سياسات وموارد المنظمات الدولية الاقتصادية واستغلالها، من خلال الإصلاح الجذري والشامل لهذه المنظمات.
- ٣- العمل على منع الشركات متعددة الجنسية من التهرب عن دفع المستحقات التي عليها والذي يؤثر سلباً على مالية الدولة وسيادتها، وذلك من خلال إيجاد بيئة قانونية صحيحة ومتكاملة تخلص من الثغرات.

المصادر :

أولاً: الكتب

- ١- د.أحمد سي علي، التدخل الإنساني بين القانون الدولي والممارسة الدولية، دار الأكاديمية، الجزائر، ٢٠١٠.
- ٢- د.السيد عبد المنعم المراكبي، التجارة الدولية وسيادة الدولة دراسة لأهم التغيرات التي لحقت سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.
- ٣- د.بوراس عبد القادر، التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
- ٤- د.حسن البزار، عولمة السيادة حال الأزمة العربية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢.
- ٥- د.عدنان نعمة، السيادة في ضوء التنظيم الدولي المعاصر، بيروت، ١٩٧٨.
- ٦- د.عماد جاد، التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠.
- ٧- د.عوني محمد الفخري، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية والعولمة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
- ٨- د.غازي حسن صباريني، الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥.
- ٩- د.غضبان مبروك، المجتمع الدولي، الأصول، التطور والأشخاص، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤.
- ١٠- ليلي نقولا الرحباني، التدخل الدولي - مفهوم في طور التبدل، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١١.

١١- د. محمد عيسى عبد الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط١، دار المنهل اللبناني، بيروت، ١٩٦٨.

١٢- د. مسعد عبدالرحمن زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

١٣- ولتر ب رستون، أفول السيادة، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

١- أحمد وافي، الأليات الدولية لحماية حقوق الانسان ومبدأ السيادة، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ٢٠١٠.

٢- أنس محمد إدريس، دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية، رسالة دبلوم في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، لبنان، ٢٠٠٨.

٣- أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٧.

٤- سميرة سلام، مفهوم السيادة في ضوء تطور حقوق الانسان، رسالة ماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠١٠.

٥- رامي نمر راضي، التدخل الإنساني واشكاليته مع سيادة الدول، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين، ٢٠١٥.

٦- غرداين خديجة، إشكالية السيادة والتدخل الإنساني - حالة الدول العربية-، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١٥.

٧- موساوي أمال، التدخل الدولي لأسباب إنسانية في القانون الدولي المعاصر، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ٢٠١١.

- ٨- هلتالي أحمد، التدخل الإنساني بين حماية حقوق الانسان ومبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٨.

ثالثاً: المجالات والبحوث

- ١- د.حميد الجميلي، استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الدولية، حلقة نقاشية سلسلة المائدة الحرة، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٧.
- ٢- د.عبيد أحمد، الشركات متعددة الجنسية في ظل العولمة وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية، شبكة البصرة، ١٣ تشرين الأول، ٢٠٠٨.